محنة الريف

من الانتفاضة إلى الحراك

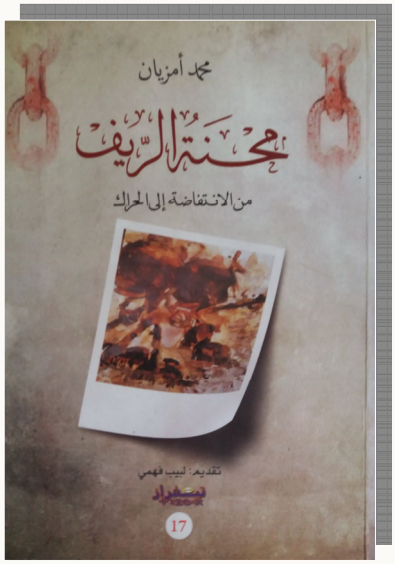

سليمان المسعودي
مرشح للدكتوراه
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول – المملكة المغربية

بيانات الكتاب

المؤلف: محمد أمزيان
عدد الصفحات: ١٩٨ صفحة
الناشر: منشورات "تيفراز ناريف"
المطبعة: مطبعة الخليج العربي، تطوان.
الطبعة: الأولى.
سنة النشر: ٢٠١٨
مكان النشر: مكتبة الطالب -وجدة -المغرب.
الترقيم الدولي: 9789920744003

كلمات مفتاحية:

الريف؛ المخزن؛ الذاكرة؛ الحسيمة؛ الحراك الشعبي

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.299725

الريف والسلطة المركزية

محطات توتر مستمر من الانتفاضة إلى الحراك

"قليلة" هي الكتابات والدراسات التي تطرقت إلى علاقة منطقة الريف بالمخزن- منها ما وجد الطريق إلى النشر خلال العقدين الأخرين- بالدراسة والتحليل الرصين، محاولة إبراز جذور وأسباب تلك العلاقة المتوترة والمستمرة بينهما. على سبيل المثال، لا الحصر، الكتاب الأول للأستاذ مصطفى أعراب "الريف: بين القصر وجيش التحرير وحزب الاستقلال[١]"؛ الترجمة الكاملة للكتاب/ المجلد "آيث ورياغر قبيلة من الريف المغربي: دراسة إثنوغرافية وتاريخية"[٢] لصاحبه الأنتروبولوجي الأمريكي دايفيد مونتغمري هارت.

ومع انطلاق احتجاجات الحراك الشعبي بالحسيمة أواخر أكتوبر ٢٠١٦ طفى من جديد على السطح نقاش هذه العلاقة المتوترة بين الريف والمركز/ المخزن؛ نقاش الذاكرة الجريحة في علاقتها مع التاريخ. وكانت مناسبة، للبحث والتقصي -مجدداً- في أسباب هذا التوتر القائم بين الريفيين والمخزن. في هذا السياق، ظهرت إلى الوجود مجموعة من الكتابات والدراسات. منها ما صدر عن مراكز أبحاث؛ وأخرى على شكل مقالات في مواقع إلكترونية وجرائد ورقية، البعض منها أعيد تجميعها وتصفيفها في شكل كتب[٣].

سنحاول عبر هذه "الورقة البحثية" "تقديم قراءة تركيبية" لأحد أهم "الأعمال البحثية" التي تندرج ضمن الدراسات والكتب[٤] التي صدرت في سياق عام

يشهد عودة هذا النقاش الخاص بالعلاقة المتوترة بين الريف والمحزن، وسياق خاص، طال فيه القمع والاعتقالات العديد من نشطاء ومحتجي "الحراك الريفي الأمازيغي" بالحسيمة.

إن الأمر يتعلق بكتاب يحمل عنوان "محنة الريف.. من الانتفاضة إلى الحراك" للصحفي والكاتب الأستاذ محمد أمزيان، وذلك عبر التطرق لأبرز المضامين والقضايا التي استأثرت اهتمامات المؤلف، وأثارت فضولنا. خاصة، وأن الكتاب عبارة عن "نصوص"؛ ظروف صياغتها يختلف من مرحلة إلى أخرى؛ رغم اتفاقها في كون الريف هو الرابط بينها. ولعل أحد أهم الاعتبارات التي كانت وراء "تفضيل" هذا الكتاب عن غيره من الإصدارات الأخرى للدراسة، - ليس تنقيصًا من قيمتها العلمية والمنهجية- إنما الأمر يتعلق بكاتب[٥] نال نصيبه من ضريبة التوتر القائم بين الريف والسلطة المركزية/ المخزن، ومن محنة الإقامة الجبرية التي خضعت له عائلته من داخل ثكنة عسكرية بمدينة الحسيمة بعد إخماد انتفاضة الريف ١٩٥٨-١٩٥٩.

أيضًا، فإن قيمة وأهمية إصدار "أمزيان" تكمن في أن أغلب مضامينه كتبت خلال فترة الحراك، مما شكل - كما يقول الأستاذ لبيب فهمي- "في كل مرة نقطة نظام.. فلم يكن مرتاحا-أي أمزيان- لمستقبل الحراك، لأنه ربما لم يفقد بوصلة فهم طبيعة المخزن. فتعامل السلطات المغربية مع أي تحرك اجتماعي يعتمد على موازين القوى الداخلية والخارجية.."[٦]

لكل ذلك، وأخذا بعين الاعتبار أن "المؤلف" لم يكن مرتاحا للمستقبل- مستقبل الحراك- فإن مساهمتنا هاته، ستحاول كلما استدعت الضرورة المنهجية؛ استبدال صيغة الماضي بالحاضر منها إلى المستقبل، وبالاعتماد على تسلسل "الأفكار وترابطها "دون أخذ أي "اعتبار" لتاريخ كتابة نصوص الكتاب، مع "تطعيمها" بمراجع ذات صلة بالموضوع. وكلنا أمل في أن تجد من يستخلص الدروس منها ومن هذا الماضي الأليم. حتى لا يكرره المعنيين به، ولتكون هذه "الدروس" - بمثابة "مدخل" و"أرضية"، من أجل البحث عن "مدخلات" و"ممكنات" المصالحة مع المنطقة. دروس؛ لتفويت الفرصة-مستقبلاً- على من يتربص بهذه المنطقة غير ما مرة، ويرميها بـ "تهم" جاهزة، لتبرير أي تدخل واعتقال في حق من يردد كفى من التهميش والإقصاء؛ كفى من الحكرة..!.

قراءة في غلاف الكتاب

الكتاب صدر في طبعته الأولى ٢٠١٨ عن منشورات "تيفرازنَاريف" العدد ١٧، مطبعة الخليج العربي تطوان، من تقديم الأستاذ الصحفي "لبيب فهمي"، أما الإخراج الفني والتصميم فيعود للأستاذ جمال أمزيان.

أول ما يصادفنا عند تناول الكتاب؛ توسط عنوانه الرئيس "محنة الريف" وعنوانه الفرعي "من الانتفاضة إلى الحراك، سلاسل حديدية على جانبي الغلاف.. إضافة، إلى تلك اللوحة التشكيلية التي تتوسط الغلاف، أسفل العنوان؛ غلاف ولوحة تشكيلية، أعتقد، أنها جد معبرة؛ قد تختلف التأويلات بشأنها؛ لكن جلنا سيجمع وسيتفق على أنها تختصر "كل شيء": محنة الريف؛ تهميش الريف؛ قمع الريف، دماء سقطت من أجل هذا الريف ما تزال تنتظر من ينصفها؛ دماء من لونها الداكن المتخثر قديمة تلخص قصة العلاقة المتوترة والمستمرة بين المخزن والريفيين؛ أو قل القمع والقتل الذي تعرض له الريفيون، من مجزرة بوشتى البغدادي أواخر القرن ١٩ التي استهدفت قبيلة بقيوة، إلى أحداث انتفاضة ١٩٥٨-١٩٥٩ مرورا بنكبات ربما أقل حدة من السابق ١٩٨٤، ٢٠١١،١٩٨٧. ١٩٨٤. وصولاً إلى القمع والاعتقال الذي طال مجددا، بشكل قوي أهل الريف في إطار الحراك الشعبي بالحسيمة، فعادت بهم الذاكرة إلى أحداث ٥٨-٥٩، وأستيقظ ذاك الجرح الغائر الذي كان ينتظر فرصة للاندمال!

"لوحة تشكيلية" من إنجاز الأستاذ محمد أبطوي أحد أعضاء فرقة تيدرين الموسيقية[٧] تلخص محنة الريف أو بالتحديد، عندما نلمح تلك الكتابة الصغيرة بالحرف اللاتيني في إحدى جوانب اللوحة 'ARIF NALHOCIMA'أريف ن الحسيمة". ربما تأكيد من الفنان أن هذه المنطقة "أكثر" محنة واصطداما مع المخزن. أيضا، وفي جوانب أخرى أدخنة تنبعث، إحالة إلى القنابل المختلفة التي استخدمت في هذه المنطقة على مر التاريخ، من القصف الكيماوي، بالغازات الخانقة زمن الاحتلال الاسباني، وصولا إلى "القنابل المسيلة للدموع" التي استعملت خلال احتجاجات الحراك الريفي، وبشكل مكثف في مسيرة ٢٠ يوليوز ٢٠١٧ بالحسيمة.

بالجانب الآخر من " اللوحة التشكيلية" تتراءى لنا لدا ممسكة بعمود حديدي إشارة إلى الاعتقال والسجن الذي طال العديد من المواطنين. إضافة إلى بروز تلك القبضة المعروفة خلال الحراك لدى المعتقل "محمد جلول" أكثر من رفاقه. "قبضة جلول"؛ قبضة تعبر عن صمود الريفيين في وجه "الغطرسة والآلة المخزنية"؛

تلك القبضة المنبعثة من وسط الجثث والدماء ذات اللون الداكن التي تملأ اللوحة بنسب كبيرة، وكبصيص أمل في بحر من الدماء، ورمز ثبات حتى التحرر والانعتاق من هذه المحنة المستمرة والمتواصلة.

قراءة في صفحات " محنة الريف"

الكتاب الذي يتضمن ١٩٨ صفحة، موزعة بين التقديم، ومقدمة المؤلف، وأربعة فصول، قد يكون مؤلفه استقى عنوانه من دراسة صدرت عن مركز ابن خلدون بواشنطن شتنبر/أيلول ٢٠١٢ باللغة الإنجليزية، تحت عنوان: " The plight of the Rif: Morocco's restive northern periphery"[٨] "محنة الريف.. منطقة مضطربة بشمال المغرب". ومهما تعددت العناوين وتشابهت؛ فالقاسم المشترك بينهما البحث والتقصي في أسباب "محنة الريف" عن طريق فهم تلك العلاقة المتوترة والمتأزمة بين الريفيين والمخزن.

في تقديم الصحفي لبيب فهمي "حراك الريف.. في الحاجة إلى رؤية براغماتية" عد الكتاب توثيقا لمرحلة مهمة من تاريخ المغرب بدء بانتفاضة ٥٨/٥٩، وصولا إلى الحراك ومرورا عبر ملفات أخرى كالأمازيغية وغيرها[٩] . واعتبر صدوره فرصة للتذكير بمحنة الريف الفعلية: غياب رؤية براغماتية تعتمد العقلانية لتنقذ الريف والوطن. فالريف في حاجة إلى تنمية اقتصادية وثقافية تمنحه الثقة في المستقبل؛ مستقبل يقبل بمواطنين أذكياء يطالبون بحقوقهم عبر الوسائل السلمية والحوار.[١٠]

مقدمة المؤلف، توجهت مباشرة إلى القارئ للتأكيد على أن هذا الكتاب عبارة "عن جهد متواضع عن الريف الذي يمر اليوم بمحنة حقيقية. فهو لا يقدم تاريخا مضى أو تأريخا للحظة يائسة من الزمن الريفي القاسي والحزين، ولكنه يقاسم القارئ بعض انطباعاته وآرائه التي كتبت في ظروف تختلف في الزمان والمكان.. وتتشابه من حيث الملابسات والحيثيات.."،[١١] والتذكير مرة ثانية على أن الكتاب عبارة عن مقالات لا رابط بينها سوى الريف في جغرافيته وتاريخيه وثقافته ومحنه.[١٢]

"سوء الفهم" و"جراح" لا تريد أن تندمل!

كتاب الأستاذ "محمد أمزيان" يفتح أمامنا عدة منافذ لفهم بعض جوانب هذه العلاقة المتأزمة بين الطرفين، كما يعيد إلى الواجهة بعض المحطات التي ينقصها الكثير من البحث والتدقيق، خاصة مرحلة أحداث الريف ١٩٥٨-١٩٥٩. وهو ما تعزز بتضمينه مقطعا من مذكرات والده قائد انتفاضة ٥٨-٥٩ محمد سلام أمزيان، الذي جاء تحت عنوان: "نحن وإياكم على طرفي نقيض"[١٣]. حيث "يمكن اعتباره مساهمة لتوضيح أسباب "سوء الفهم" الكبير بين الريف والمركز، وكيف تعامل هذا الأخير مع مطالب الريفيين أواخر الخمسينات من القرن الماضي."[١٤]

هذا الكتاب، وعلى الرغم من كون محتواه، جله كتب خلال فترة الحراك الذي انطلق عقب استشهاد الشاب محسن فكري أواخر أكتوبر ٢٠١٦ بمدينة الحسيمة. إلا أن الكاتب كان ذكيا عندما التجأ إلى استعادة بعض مما كتب خلال مراحل "متقطعة" من التاريخ. تجسد ذلك في "التقسيم" الذي صار عليه، والتصنيف الذي خص به مقالاته، حسب كل مرحلة - قضايا تطرق إليها الكاتب؛ من"جرح الانتفاضة" مرورًا بـ "جرح الثقافة والهوية"، وصولاً إلى "جرح الحراك"، هذا المحور طعمه بحوار مطول مع المعتقل السياسي "ناصر الزفزافي "باعتباره واحد من بين الآخرين المتواجدين بالحراك، لا قائدا أو زعيما للحراك[١٥].

الملاحظ، أن تكرار عبارة "جرح" في عناوين فصول الكتاب، هي محاولة تأكيد لفكرة تسيطر على شعور الكاتب، مفادها أن هذا الجرح أعمق بكثير مما يمكن تصوره، وصرخة ضمنية إلى الجميع للمساهمة في "علاج" هذا الجرح الغائر، و"تجاوز" ذاك المرض المزمن المسمى "سوء الفهم".

جرح لم يندمل بعد؛ جرح "مزمن" مستمر في النزيف؛ يتسع ويكبر وراء كل "حدث- صدام" بين الريفيين والمخزن؛ ألم يحن وقت اندماله وشفاءه؟ أم أنه سيظل ما ظل الشك والريبة بينهما قائما، أو كما يسميه الكاتب بـ"سوء الفهم" القائم بين الريف والمركز.

فـ "قد يكون المخزن الجديد أبدى بعض المرونة تجاه منطقة الريف، لكن عقودا من الشك والريبة بين الطرفين ما تزال تعرقل انطلاق مصالحة تاريخية تقوم على الثقة المتبادلة والمواطنة الحقيقية"[١٦]، لكن، يتساءل الكاتب في موضع آخر: كيف تدهورت ثقة الريفيين في السلطة "الجديدة" بهذه السرعة بعدما "رممت" الزيارات الملكية المتتالية بعض الثقة في ثقب الجدار العازل بين الريف والمركز/ المخزن؟[١٧] سؤال طرحه الكاتب بمناسبة أحداث "بوكيدان" بإقليم الحسيمة سنة ٢٠١٠.

السؤال يطرح من جديد، بحدة أكبر. كيف لنا بتجاوز هذا المرض المزمن المسمى بسوء الفهم؟ وأي خطاب مصالحة ننتظر؟ فما كان يُحكى وأصبح متواترا؛ موشوما في ذاكرتنا الجماعية، نعيشه في حاضرنا؛

فما أشبه الليلة بالبارحة كما يقال. أو كما عبرت إحدى اللافتات التي رفعت بالحسيمة في احتجاجات الحراك الشعبي "جراحتنا لم تندمل بعد.. وأنتم مازلتم تقتلون فينا"؟؟

في الفيلم الوثائقي "كسر جدار الصمت" للمخرج طارق الإدريسي (٢٠١٤)، الذي تناول إحدى الفترات المؤلمة في تاريخ المغرب المعاصر، فترة الانتفاضة التي جرت بالريف في خريف ١٩٥٨-١٩٥٩، سئل الضحايا الذين وافقوا على تقديم شهاداتهم في هذا الشريط:

"هل تصفحون؟ رفضوا. هذا يعني أن الجرح ما يزال طريا، والدم ينزف سيالا. لا أرى السؤال سؤالا بقدر ما أراه استفزازا. عمن يكون الصفح؟ فوجه الجلاد ما يزال ضبابيا، يمشي بيننا، يخطف، يغتصب، ينفي. الضحايا ما يزالون يتساقطون كأوراق ذلك الخريف، في تلك المنطقة النائية من الريف.. قبل أكثر من خمسين سنة.[١٨]"

إن ذاكرة المنطقة، ذاكرة قوية، وتنتعش في كل مرة، فهناك إصرار من جيل إلى جيل على تذكر ما عانه الأجداد؛ وإصرار على واجب حفظ الذاكرة من النسيان والتزييف. كل هذا يقوي تلك الهوة بين الطرفين، حتى وإن خدع الكثير بشعار "المصالحة مع الريف" أو ما سمي بـ "ترميم" بعض من الجراحات، فهي لم تكن سوى "تصالح النظام مع بعض الأشخاص فقط وليس مع المنطقة ككل[١٩]". إذ "تولدتْ لدى ساكنة الريف قناعة أن الدولة بتنصيبِها خُدّام جُدد أو وُسطاء بينها وبين الريف فهي لمْ تتصالح مع الريف وإنمّا مع من تعتقد أنّه يمُثّل الريف. هذه القناعة، حتّى وإنْ لم تكنْ صحيحة وسليمة، أدّت هي الأخرى إلى عودة ثقافة الرّفض والمُمانَعَة التي سادتْ منذ انتفاضة ١٩٥٨[٢٠]".

زيف المصالحة مع الريف؛ "يؤكده" المؤلف، خاصة، عندما قاده الأمر إلى استحضار نصين، فترة كتابتهما تعود إلى زمن إنشاء هيئة "الإنصاف والمصالحة". الأول يحمل عنوان: "في جدلية العلاقة بين المركز والهامش.. انتفاضة الريف نموذجًا (١٩٥٨-١٩٥٩)" كتب في شهر سبتمبر ٢٠٠٣[٢١]. في حين جاء النص الثاني تحت عنوان "حول المصالحة ودفن الماضي"، وهو في الأصل حسب ما أشار إليه المؤلف، كان مساهمة منه في إطار التحضير لمبادرة "الإنصاف والمصالحة"، عندما حل وفد الحقوقيين المغاربة بمدينة أمستردام الهولندية يوم الجمعة ٨ أكتوبر ٢٠٠٤. كأن المؤلف يود القول إن لا شيء تحقق من مبادرة "الإنصاف والمصالحة المغربية"، لذلك فاستحضار النصين يعني راهنيتهما، رغم كل ما يحتاجانه من "تعديل" و"تطعيم" وفق المستجدات التي حصلت، وكل ما تستوجبه المرحلة الآنية.

إن الأمور تزداد يومًا بعد يوم سوءًا؛ "سوء الفهم" يتسع ويكبر؛ تعامل المخزن مع المنطقة لا يريد أن يتغير، و"آلة القمع تتشابه حتى في التفاصيل".[٢٢] فالإقصاء (الحكرة) ما يزال كما كان وكأنه قدر مقدور، والدولة المركزية (المخزن) لم تتخل عن المعالجة الأمنية المصبوغة بالعنف والانتقام، وكأنها أيضا قدر مقدور. هذه المعالجة عمقت هوة عدم الثقة بين الريف والمركز حتى وصلت إلى مستوى خطير جدا".[٢٣] و"المركز مع الأسف لا ينظر للريف إلا على أساس أنه خصم؛[٢٤] هو الفيصل والحكم دائمًا. وعلى هذا الأساس لم يدخل المركز منهج الحوار وحكمته في الحساب، ولم يفكر في الاستماع الذي يؤدي حتما إلى إيجاد بدائل حضارية في التدافع، ترتقي بمستوى العلاقة بين الطرفين من حالة الحيوانية إلى عقد اجتماعي متوافق عليه"[٢٥].

أمام هذا، فمنطقة الريف، وبشكل أصح واضح وأدق؛ منطقة الحسيمة؛ قابلة للانفجار في أية لحظة، فهي أشبه –أو هي كذلك- في وضعية الحليب الموضوع على نار ساخنة، ولا أحد يعرف أو يتوقع متى سيفيض، وما سيحدث بعد ذلك؟؟ فـ"الحسيمة تتنفس الموت، تختنق، تصرخ في صمت رهيب"[٢٦]. وكما يقول الكاتب في معرض حديثه عن المرحلة الآنية: " الآن.. وقد وقع ما وقع، ما زلت مؤمنا بوجود "مخرج" للأزمة التي تعيشها منطقة الريف منذ عقود، وما هذا "الحراك" إلا وجها من أوجه هذه الأزمة، وما زلت مؤمنا كذلك بأن الصيغة التي اختارتها الدولة لإسكات المحتجين، صيغة غير فعالة على المديين المتوسط والبعيد، وهي فوق كل هذا، ضد سنة التاريخ وديناميه المجتمع المغربي ككل. "المسألة الريفية" أكبر بكثير من هذا الحراك بكثير وأوسع من أن تلجمها المقاربة الراهنة للدولة. المسألة الريفية لها جذور عميقة تمتد إلى تاريخ العلاقة بين الريف والمركز؛ وهو تاريخ أزمة مرض مزمن يسمى" سوء الفهم"، أنتج علاقة مرتبكة قائمة أساسًا على شعور متبادل بعدم الثقة. والتحدي الأكبر للجميع اليوم، هو البحث في سبل ترميم الثقة الغائبة وبعثها من الرماد. فإذا لم يتم التعامل مع المسألة الريفية بهذا البعد (التاريخي) والبحث عن آليات استعادة الثقة وعدم الاستهانة بالأيدي الممدودة للمستقبل، بعيدا عن منطق العقاب

والثواب، فلن تكون هناك، في تقديري، مصالحة قابلة للحياة".[٢٧]

قد يكون الكاتب في اعتقادي توفق في استحضار بعض من أسباب نشوء واستمرار التوتر و"سوء الفهم" بين الريف والمركز؛ إلا أنه لم يتوفق في شرح مقصوده من العبارة التي ذكرت أربع مرات في هذا الكتاب: "المسألة الريفية". فهل "المسألة" الريفية كانت في سبات عميق أو ميتة، وعندما "انطلق الحراك أعاد الحياة إليها"[٢٨] أهي "مسألة" أم "قضية"؟ خاصة وأن الأمر يتعلق بخلاف سياسي ذي جذور عميقة في تاريخ العلاقة بين الطرفين، كما يؤكد الكاتب ذلك أيضا. هل للريف قضية؟ أم أن الريف قضية في حد ذاته؟ أم أننا أمام أمر أشبه ما يكون بـ"المعضلة"، فربما كان الطرفان-الريف والمركز/ المخزن-خطان مستقيمان لا يلتقيان؟؟ وبالمناسبة؛ عن أي ريف نتحدث؟

المؤلف لم "يحدد" لنا الريف الذي يتحدث عنه، ربما لم يرد الخوض في ذاك النقاش الخاص بالريف وحدوده وأي ريف يقصد؟ أو لأن طبيعة الكتاب لم تسمح لذلك. فترك كمفهوم "غامض". فليفهم كل على مقاسه المراد به. قد نستشف ذلك، عندما توقف المؤلف للتعريف بالقائد محمد الحاج سلام أمزيان، فقدمه قائدا لانتفاضة الريف الأوسط[٢٩] (منطقة الحسيمة). وفي موضع أخر، يعتبره قائدًا للريف[٣٠]. وتارة الريف "يقترب" ليكون مرادفًا لـ "الحسيمة"[٣١].

وهذا، لا يمنعنا من الاعتراف أن المؤلف في موضع أخر، قد انتقد هذا الأمر. وبدوره أفصح عن "ريفه" "باعتباره: "ذلكم العش الجغرافي المعزول بين شمال المغرب وجنوب إسبانيا، والذي تتخاصم حول هويته وطبيعته تلك "النخبة" الريفية بين من يريده ريفا "كبيرا" ومن يناضل ليكون ريفا "تاريخيا"- دون إغفال من يعمل جاهدًا لجعله ريفا لـ"الكفاءات" وكفى."[٣٢] ريف الكفاءات ربما المقصود هنا، تلك "التجربة" التي سبق أن "أطلقها" "الذراع الجمعوي "لحزب" الأصالة والمعاصرة"، جمعية الريف للتنمية والتضامن، بتأسيسها ما سمي آنذاك منتدى "الكفاءات الريفية" بالرباط.

إن الضرورة المنهجية، تستوجب من الباحثين ومختلف المهتمين، تحديد مفهوم الريف، عند صياغة أبحاثهم ومشاريعهم المختلفة. وبتعبير الأستاذ "إلياس بلكا" "على الريف أن يكون عقلانيا وأن يفكر بمصلحته.. والأهم هو أن يعرف حدوده"[٣٣]. في هذا المضمار، تحضرني، دراسة الأنتروبولوجي الأمريكي "دافيد هارت" حول "قبيلة آيت ورياغر بالريف" الذي كان دقيقا في تسمية الأمور بمسمياتها ودلالتها في معرض دراسته المذكورة. يقول هارت: " نعني بالريفيين في هذا المؤلف، السكان الناطقين باللغة الريفية فقط المتواجدين بالقسم الشرقي الممتد حوالي ٢٠٠ كلم طولا من طنجة إلى مليلية، و١٠٠ كلم تقريبا، عرضا من الحسيمة والبحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى أكنول جنوبًا"[٣٤].

فما المانع الذي يجعلنا "نتهرب" من تحديد مفاهيمنا بشكل واضح ودقيق[٣٥]؟ فعبارة الريف ذات حمولات عدة تتغير من مرحلة إلى أخرى، فريف الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، ليس هو ريف ما بعد القضاء على الجمهورية الريفية، عندما قسمت "السلطات الإسبانية" المنطقة إلى خمس مقاطعات؛ مقاطعة الريف و"عاصمتها" الحسيمة؛ مقاطعة كرط و"عاصمتها" الناظور؛ مقاطعة غمارة و"عاصمتها الشاون..[٣٦] والريف الذي تعرض للقصف بالأسلحة الكيماوية يختلف تمامًا عنما قد يعتقد "البعض" من أبناء الريف أو حتى المهتمين أيضا. هناك من يعتقد أن الريف هو حيث تستعمل اللغة "الأمازيغية الريفية بشتى تعبيراتها"، ويختصر ذلك في أقاليم الحسيمة، الدريوش والناظور؛ في حين أن العديد من مستعملي هذه "المنطوقات الريفية" يتواجدون أيضًا بأقاليم كرسيف، تازة، وبركان.. إن هذا "الغموض" و"التعويم" قاد البعض إلى الحديث عن ظهير "عسكرة الريف"، في حين أن الأمر يتعلق بالظهير رقم١,٥٨,٣٨١ المنشور في الجريدة الرسمية من خلاله يعتبر إقليم الحسيمة منطقة عسكرية. وليس الريف كله.. والأمثلة متعددة بهذا الصدد.

فالحق يقال؛ هناك تباين[٣٧] بين مناطق – أقاليم الريف سواء بمفهومه "الحصري" أو "الواسع"، تباين على عدة مستويات: الاقتصادية والاجتماعية منها، بل وحتى على مستوى الذاكرة الجماعية، إذ إن بالريف ذاكرة جمعية مشتركة -بتعبير السوسيولوجي الفرنسي موريس هالبواكس- ولكل منطقة منه ذاكرة جماعية.

"الانفصال" من الانتفاضة إلى الحراك: "تهمة" أزلية

الانفصال؛ التمرد[٣٨].. "تهم" جاهزة؛ ليست وليدة اليوم، خاصة مع بيان "أحزاب "الأغلبية المشكلة للحكومة في ماي ٢٠١٧[٣٩]، أو كما سماه الكاتب" بيان أحزاب الفتنة"[٤٠]. "هذه الاتهامات وغيرها كثير، تشبه إلى درجة الاستنساخ تلك التهم التي سبق وألصقت

بالمقاومة المشهودة للريفيين بزعامة الأمير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي خلال مواجهة الغزو الاستعماري مع بداية العشرينات من القرن الماضي[٤١]. فقد "اتهم بأنه "روكي"؛ أي خارج عن السلطة المركزية، علمًا بأن السلطة المركزية لم يكن لها وجود فعلي آنذاك بسبب واقع الحماية. وعندما بدأ الخطابي يؤسس لمشروع سياسي حداثي بديل عن مشروع الحماية، أُلصقت إليه تهمة "الفتنة" الانفصالية وسُلطت عليه الزوايا وشيوخ الطرق الدينية للقيام بمهمة تشويه أهداف مشروعه السياسي وحربه التحريرية[٤٢].

عندما انتفض الريفيون في نهاية الخمسينات لأسباب اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية. اتُّهم الريفيون مجددا بـ"الانفصال وبالتخابر مع الأجنبي: عبد الناصر، أمريكا، الاتحاد السوفيتي!! خليط عجيب لا يمكن جمعه، ومع ذلك تم استخدامه للتغطية على المسببات الحقيقية للانتفاضة".[٤٣]

وهذه شهادة من قائد انتفاضة ١٩٥٨/١٩٥٩ يقول فيها: "لقد بذلنا ما في استطاعتنا من وسائل الإقناع مع هؤلاء المنحرفين، فاستهانوا بنا وتنكروا لحقوقنا وتلاعبوا بمطالبنا، لأنهم آمنوا بأنفسهم أسيادا في هذا الوطن ونحن عبيد مسخرون. دعوناهم إلى بحث الأزمة بالطرق السلمية فرفضوا. بل اتهمونا بالخيانة والعمالة للاستعمار. قدمنا إليهم مطالب الشعب لدراستها وتنفيذها فرفضوا. بل نشروا ضدنا افتراءات وأضاليل"[٤٤].

ومع احتجاجات الحراك الريفي، أُخرجت من جديد، تلك الورقة المعتادة "التهمة" الأزلية، الانفصال، بعد تمهيد ساهمت في الترويج لها منابر إعلامية عدة، منذ أول المسيرات الاحتجاجية التي شهدتها الحسيمة بعد مقتل محسن فكري. ولم تكن سوى "مسألة وقت" للانتقال إلى إشهار "التهمة" بشكل رسمي، لا أن تبقى حبيسة تلك المنابر الإعلامية الورقية والإلكترونية منها.

إن الطريقة التي كانت الدولة المركزية بدأت تتعامل بها مع الحراك، منذ التدخل في حق النشطاء بـ "ساحة الشهداء" بمدينة الحسيمة بتاريخ ٥ يناير٢٠١٧، مرورا بتطويق كل الشوارع المؤدية إلى ساحة "كلابونيتا" بمدخل مدينة الحسيمة يوم ٥ فبراير ٢٠١٧، للحيلولة دون تخليد ذكرى " الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي". والعنف الذي مورس خلالها في حق العديد من أبناء الريف. وصولا إلى بيان "الأغلبية الحكومية". كل ذلك، كان يروم إلى شيئين: "أولا: إثبات تهمة "الانفصال" في الريف لتبرير التدخل العسكري الذي يوشك أن يحدث بحجة الحفاظ على الأمن والثوابت، كما جاء في مضمون بيان أحزاب الفتنة. وثانيا خلق فوضى عامة في الريف لإعادة خلط الأوراق والمراهنة على "صعقة" التدخل العسكري السريع لتشتيت الإجماع شبه الكامل على مطالب المنتفضين، وإنهاك المواطنين الريفيين بالتنكيل والقمع والنفي، في أفق استنبات "مواطنين" جدد من داخل الريف يرضون بإملاءات المركز، ويسوقون لسياساتها العقيمة منذ ستين سنة من الاستقلال"[٤٥].

لم تمض سوى أيام، حتى حدث ما توقعه واستشعره الكاتب "أمزيان"؛ "التدخل العسكري"؛ اقتحام منزل "ناصر الزفزافي" من طرف مختلف "الأجهزة والقوات العمومية"، حالة استثناء غير معلنة؛ أو ربما سريان مقتضيات "الظهير العسكري"؛ إنزال كبير وانتشار مكثف لـ"القوات العمومية" بمختلف تلاوينها بكل أرجاء إقليم الحسيمة، وبشكل أكبر بشوارع وأحياء مدن الحسيمة، إمزورن وآيت بوعياش. وقع التدخل العنيف؛ "رغم أن شباب الحراك عبروا مرارا وتكرار عن أنهم ليسوا انفصاليين ولا يفكرون في خرافة الانفصال، وأنهم يدافعون عن حقوقهم التي يراها الجميع، وحتى من داخل الحكومة، حقوقا مشروعة وعادلة ومع ذلك تأخذ "المركزيين" العزة بالإثم، جارين البلاد بتعنتهم وكبريائهم إلى الكارثة"[٤٦]. ورغم أن هؤلاء الشباب نظموا مسيرة جابت شوارع الحسيمة تحت شعار "لسنا انفصاليين"، شارك فيها أزيد من ٢٠٠ ألف متظاهر ومتظاهرة. فقد وقع "التدخل العسكري المتوقع".

لنعد إلى التاريخ مع الأنثروبولوجي الأمريكي دافيد هارت؛ لنعد إلى أحداث ١٩٥٨-١٩٥٩، سنجد نفس "التهم" الجاهزة رُمي بها المنتفضون الريفيون؛ نفس النفي لتلك التهم كما جاء ذكر ذلك على لسان قائد الانتفاضة محمد سلام أمزيان؛ نفس المنطقة الريفية؛ نفس التعامل والتدخل وإن كان بحدة أكبر خلال ١٩٥٨-١٩٥٩.

يقول هارت الذي عاصر تلك المرحلة: ".. ورغم تأكيد ممثلي الورياغليين الناطقين باسمهم غير ما مرة أن خلافهم موجه بالأساس ضد حزب الاستقلال، وليس الجيش الملكي، وأن لا وجود قطعا لأي نزاع مع الملك، الذين يؤكدون ولاءهم الثابت له، ويعتقدون بأن حزب الاستقلال هو الذي يسعى إلى إضعاف الملكية والحط من قيمتها، رغم ذلك، فقد أرسل الجيش إلى المنطقة لمعاقبة المنتفضين"[٤٧].

من جديد، يتكرر "السيناريو الآن، وها هي قرون العنف أطلت بلا رحمة. فما الذي منع الاستماع-مجرد استماع- لمطالب المحتجين؟ إشعال النار أهون بكثير من إطفائها، فلماذا هذا التعنت الأعمى؟"[٤٨]. ها هي المنطقة تعيش على وقع جرح وحزن كبيرين، ينضافان إلى وشومات الذاكرة الجريحة أصلا. ها هو المخزن يكرر أخطاءه؛ الأخطاء السياسية التي راكمها ومن يمثله تجاه المنطقة، أدت إلى ميلاد جيل جديد من الريفيين يفكر جديًا في إعادة تقييم علاقة الريف بالمركز"[٤٩]. وها هي النتيجة "الهوة بين الريف والمركز تتسع، وشباب الغد لن يكون صبورًا مثل شباب اليوم أو شباب الأمس"[٥٠].

ها هو التاريخ يكرر سوداويته في تلك البقعة الجغرافية العصية عن الفهم. أهي صدفة لعنة تاريخ، يريد أن "يتكرر"؟ أم أن الريفيون "ماضون" في تكرار تاريخهم؟ متى سيستخلص الريفيون الدروس من هذا الماضي؛ أي لعنة تاريخ تلاحق أهل الريف؟ لتلازم المنطقة كل هذه المآسي والمحن؟

الانفصاليون؛ المتمردون؛ "الخونة".. وهلم جرا من التهم الجاهزة. و"أمام وجود من يتمسك "بمقولة "الانفصال" الذي "يتميز" به الريفيون عن باقي الخلق، وكأنها "حقيقة" أزلية ثابتة لا تتغيرا"[٥١] هل أهل الريف ملزمين دائمًا بـ"إبراء الذمة" من هكذا تهم؟؟ فربما كان ذلك -عن غير وعي- بمثابة إقرار بالتهمة، التي أصلاً تتنافى مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، خاصةً العهدين. وستظل تشوش على أي تحرك للريفيين، مهما كان هذا التحرك واضحا وبريئا. لماذا إبراء الذمة من هذه التهمة؟ مادام "إن سياسات المركز – هي من- تدفع في اتجاه انفصال الهوامش"[٥٢]؛ وما دام القمع سيستهدفك، والاعتقال سيلاحقك في كل الأحوال؟ فمتى يحين الأوان كي نتحرر من عقدة "الانفصال" التي تشهر في وجه ساكنة الريف كلما عبروا عن مطالبهم المشروعة في الشغل والتعليم والصحة والقضاء وغيرها.[٥٣]

حقيقة، وكما يقول الكاتب "إن الانفصاليين الحقيقيين ينبغي البحث عنهم خارج الريف؛ إنهم أولئك الذين زوروا التاريخ وروجوا لأسطورة التمرد. هم أولئك الذين هجروا آلاف الريفيين من مساكنهم ونهبوا عائداتهم.. ولم ينشئوا لهم ولو جسرا واحدا يربطهم بباقي الوطن"[٥٤].

إنهم أولئك الذين حرموا أبناء وحفدة المجاهدين من حقهم في استعادة أراضي أجدادهم التي امتزجت بالدماء والمعاناة والتشرد والمنافي، بموجب ظهائر العار[٥٥]؛ أولئك الذين قاموا بتبخيس وتهميش الجنود والمقاومين الحقيقيين الذين تجهلهم المندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير، وتجهلهم الجامعات والمدارس.. "عدنبي ن السوق"[٥٦] هو مثال لعشرات هؤلاء الجنود المجهولين على امتداد مساحة الوطن. لا أحد يعرف شيئا عن تاريخهم، ولا هم طالبوا بحقهم في الاعتراف بهم. تواروا إلى الخلف بعد الاستقلال تاركين الساحة للمدعين والمقاومين المزيفين. فلائحة الآلاف من الذين حصلوا على بطاقة "مقاوم" بعد الاستقلال، تحتاج لغربلة حقيقية. لأن المقاومين الحقيقيين لم يفعلوا ذلك من أجل الحصول على بطاقة باهتة، لا ذكر لها في صحائف الذاكرة الجماعية.[٥٧]

على سبيل الختم

بعد أن "تنقل" و"سافر" بنا المؤلف بين الجروح الثلاث - جرح الانتفاضة؛ الثقافة والهوية؛ الحراك - وهي جروح مستمرة في الحاضر، قام بإدراج الحوار الصحفي الذي أجراه رفقة الصحفي لبيب فهمي مع ناصر الزفزافي، الذي يقول عنه الكاتب – الحوار- يأتي بهدف التوثيق أولا، ولأنه - في تقديره- أول حوار شامل إلى حدود ذلك الوقت[٥٨] (شهر مارس٢٠١٧).

بعدئذ، ختم كتابه برسالة[٥٩] يقول عنها: "وجهتها لجيل المستقبل في صيغة خطاب لابني؛ وهي نظرة في مرآة الذات، ودعوة مفتوحة للجيل القادم لأن يزن تاريخه السياسي والاجتماعي بميزان العقل الناقد، لعله يخفف من وزر الماضي الذي يشل القدرة على مواكبة مستجدات الحاضر، ويبطئ الخطى نحو المستقبل الذي نبتغيه.. منفتحا ومتسامحا ورحيما"[٦٠].

وعلى كل حال، فالحق يقال؛ يجب أن ننوه بهذا العمل "التوثيقي"، الذي مهما حاولنا أن نقرب محتواه، فإن ذلك لا يغني عن العودة إليه، للاطلاع على بعض الأمور التي لم تسع محاولتنا هذه التطرق إليها. خاصة، وأن "قيمة" و"أهمية" نصوص "أمزيان" طيلة فترة نشرها خلال الحراك، شكلت - كما يقول الأستاذ لبيب فهمي-"في كل مرة نقطة نظام.. فلم يكن مرتاحا لمستقبل الحراك، لأنه ربما لم يفقد بوصلة فهم طبيعة المخزن. فتعامل السلطات المغربية مع أي تحرك اجتماعي يعتمد على موازين القوى الداخلية والخارجية.."[٦١].

لذلك نجد الكاتب كأحد أبناء المنطقة؛ وبعد أن وقع ما وقع، قد أحس بـ"تأنيب ضمير"، وتأسف لما آلت إليه الأوضاع. يقول أمزيان: "من جهتي قمت بما يمليه

على ضميري، فنشرت مقالات –قد تكون ذاتية وانطباعية-.. حاولت فيها قدر المستطاع مخاطبة الجهتين، والتحذير من مخاطر الانزلاقات"[٦٢]. فالكاتب طالما حاول إشعارنا بتوخي الحذر حتى لا تصل الأمور إلى ما لا تحمد عقباه.

لكن، الكل شهد على جواب الدولة القاسي؛ فـ"الأمور ما كانت لتصل إلى ما وصلت إليه لو توسعنا قليلا في تلمس معالم الخط "الثالث" الذي أدعوا إليه - يقول الكاتب- فلا الدولة، التي لا ينشغل بالها إلا بحفظ النظام بكل الوسائل، حاولت التعاطي مع ما يجري بروية وتأن وعقلانية و"عطف" لا ينقص بتاتا من "هيبتها"، ولا المحتجون الذين يحسون، من خلال واقعهم المعاش، بأنهم مخدوعون، رغم "عدالة" مطالبهم، ومتروكون لمصيرهم، أظهروا نوعا من المرونة و"البراغماتية" في مواقفهم، لإشعار الدولة بأن "ماء وجهها" محفوظ و"هيبتها" مصونة[٦٣]. وبذلك فليستمر التوتر وسوء الفهم القائم بين الريف والمركز، وللتتأجل المصالحة بين الطرفين إلى إشعار آخر!.

المصادر والمراجع:

(١) صدر الكتاب عن منشورات اختلاف (الصخيرات، مطبعة كوثر) في طبعتين الأولى سنة ٢٠٠١ والثانية سنة ٢٠٠٢.

(٢) يقع الكتاب في جزأين ضخمين من الحجم الكبير، الجزء الأول الذي يتضمن ٤٩٣ صفحة، صدرت الطبعة الأولى منه سنة ٢٠٠٧، في حين صدرت الطبعة الثانية له خلال ماي ٢٠١٦، مرفقة بالطبعة الأولى من الجزء الثاني الذي يتضمن ٥٣٠ صفحة. (دايفيد مونتغمري هارت، **"آيث ورياغر قبيلة من الريف المغربي: دراسة إثنوغرافية وتاريخية"** ترجمة: محمد أونيا- عبد المجيد العزوزي- عبد الحميد الرايس، منشورات جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة في هولندا).

(٣) على سبيل المثال "كتيب" الأستاذ أحمد الدغرني، "حراك الريف: التأصيل والامتداد" (الطبعة الأولى، فبراير ٢٠١٨).

(٤) نخص بالذكر هنا على سبيل المثال، كل من كتاب "الريف والسلطة المركزية، مقاربة تاريخية"، (الطبعة الأولى ٢٠١٩. مطابع الرباط نت) للباحث مصطفى أعراب، والذي جاء استكمالاً للدراسة السابقة المشار إليها أعلاه؛ وكتاب الأستاذ محمد سعدي، **"حراك الريف: ديناميات الهوية الاحتجاجية"**، (الطبعة الأولى ٢٠١٩، الطبعة الثانية ٢٠٢٢، مطابع سيليكي أخوين طنجة).

(٥) الأمر يتعلق هنا بابن قائد انتفاضة الريف ١٩٥٨-١٩٥٩ محمد الحاج سلام أمزيان.

(٦) من تقديم الأستاذ لبيب فهمي، محمد أمزيان، **"محنة الريف.. من الانتفاضة إلى الحراك"**، منشورات ثيفرازناريف، العدد ١٧، الطبعة الأولى ٢٠١٨، مطبعة الخليج العربي، ص ٨.

(٧) تُعَدّ أولى الفرق الموسيقية، التي ظهرت بالريف في السبعينيات، تغنت بالحرية، المقاومة، عبد الكريم، الأرض، سنوات الرصاص، الأم ومواضيع أخرى. بعض من أغانيها أرخ لأحداث الريف ١٩٥٨-١٩٥٩ كما هو الشأن في أغنيتها الشهيرة ''خاتشي اروازنة" وأغنية "بيا" أي الحسيمة، ولأحداث ١٩٨٤ من خلال أغنية "ويشكوم غايتون" (من سينساكم).. وغنت حتى للحراك.

(٨) بخصوص هذه الدراسة انظر: الرابط الإلكتروني التالي: (تاريخ آخر زيارة ٣٠ غشت ٢٠٢٢ الساعة ٢٣:١٥)
https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/09/2012924103333182505.html

(٩) محمد أمزيان، مرجع سابق، ص:٨

(١٠) نفس المرجع، ص ص: ٨-٩.

(١١) نفس المرجع، ص ١٠.

(١٢) نفس المرجع، ص ١١.

(١٣) نفس المرجع، ص ٤٣-٤٤-٤٥.

(١٤) نفس المرجع، ص ٤٢.

(١٥) الحوار جاء تحت عنوان: ''ناصر الزفزافي: أنا لست قائدًا، بسلميتنا سننتصر ولن ننجر للعنف"، من الصفحة ١٦٥ إلى ١٨٨.

(١٦) نفس المرجع، ص ٤١.

(١٧) نفس المرجع، ص ٥٠.

(١٨) نفس المرجع، ص. ٤٩.

(١٩) انظر الحوار الذي أجراه المؤلف مع ناصر الزفزافي، نفس المرجع، ص. ١٨٠.

(٢٠) في هذا الصدد يمكن مراجعة أيضًا كتاب "مصطفى أعراب، **الريف والسلطة المركزية: مقاربة تاريخية لأسباب التوتر**"، الطبعة الأولى ٢٠١٩، مطابع الرباط نت، ص: ١٥١.

(٢١) محمد أمزيان، نفس المرجع، من الصفحة ٢٢ إلى الصفحة ٤١.

(٢٢) نفس المرجع، ص. ٥٤.

(٢٣) نفس المرجع، ص.١٣١.

(٢٤) في هذا السياق يشير الأنثروبولوجي الأمريكي "دايفيد هارت" أن "حوالي ٢٤٤ ورياغليا من الذين اضطروا للبقاء وتحمل جميع العواقب أو لم يتمكنوا من الفرار، طالهم بالتالي الحبس كمعتقلين سياسيين، ولم يطلق سراحهم إلا بعد مرور سنتين عبر عفو ملكي بمناسبة عيد العرش يوم ١٨ نونبر ١٩٦٠، كان من ضمن هؤلاء المعتقلين علوش ن حمو ارحاج عيسى من امرابض الذي كان قائدا على لوطا في السنوات الأخيرة من الحماية الإسبانية. أما المدعو أقشيش من ثماسينت الذي حكم عليه بخمس عشرة سنة سجنا نافذا باعتباره أحد المشاركين الأساسيين في الانتفاضة، فلم يستفد من هذا العفو. أصدر الملك الحسن الثاني أمره بعد زيارته الرسمية للحسيمة في ١١ شتنبر ١٩٦٢ بالعفو على كل المنتفضين الذي فروا إلى إسبانيا والسماح لهم بالعودة إلى الريف باستثناء محمد ن ارحاج سلام، وقد تم بنفس المناسبة، إجلاء الجيش عن الإقليم ورفع حالة المنع فيما يخص الأنشطة الحزبية، ثم بدأنا تدريجيا نعاين بروز بعض بوادر الصفح من الرباط تجاه الورياغليين، رغم أن كل المؤشرات تدل على أن القصر قد صنف هذه القبيلة كمصدر للمشاكل يجب التوجس منه."

انظر: دايفيد مونتكومري هارت كتاب "أيث وياغر، قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية"، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص: ٨٢٤.

(٢٥) محمد أمزيان، نفس المرجع، ص. ١٣٤

(٢٦) نفس المرجع، ص. ١١٥.

(٢٧) نفس المرجع، ص:١٢.

(٢٨) نفس المرجع، ص ١٣٦

(٢٩) نفس المرجع، ص ٢٧.

(٣٠) نفس المرجع، ص ٤٢.

(٣١) انظر المقال: "**الريف.. يحيا ثلاثا ويموت تسعا**" من الصفحة ١٤١ إلى الصفحة ١٤٤، انظر أيضًا: ص ١٤٦، محمد أمزيان، **محنة الريف**.." مرجع سابق.

(٣٢) نفس المرجع، ص ٦٥.

(٣٣) إلياس بلكا، "جيوبولتيك" **وحراك منطقة الريف.. الحاجة إلى تُجار لا إلى ثُوار**"، منشور على الرابط التالي:https://www.hespress.com/orbites/353361.html (آخر زيارة ٣٠ غشت ٢٠٢٢، الساعة ١٠:٠٠).

(٣٤) دافيد هارت، "ايث وياغر" **قبيلة من الريف المغربي: دراسة إثنوغرافية وتاريخية**"، مرجع سابق، الجزء الأول، الطبعة الثانية،ص: ٣.

(٣٥) في هذا الصدد، فإن: "مما يؤثر عن الفيلسوف الفرنسي فرانسوا فولتير، أنه كان يرفض الحوار مع أي أحد، ما لم يحدد هذا الأحد مفاهيمه تحديدا كاملا وواضحا، بحيث لا يكون هناك لبس أو التباس في الفهم يحرف الحوار عن مقاصده، عن طريق الدخول في مماحكات لفظية نتيجة سوء الفهم، أو حبا في الجدل من أجل الجدل." نقلاً عن "تركي الحمد"، "حين تختلط المفاهيم"، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٢٤-٢٥، سنة ٢٠٠٣، ص: ٤.

(٣٦) للمزيد عن مفهوم الريف يمكن مراجعة دراسة الأستاذ محمد أونيا" **مفهوم الريف المغربي**" مجلة حوليات الريف، العدد الأول، السنة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، من الصفحة ١٤ إلى ٤٤.

(٣٧) هذا التباين تؤكده مجموعة من التقارير الرسمية خاصة تلك الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط.

(٣٨) حسب الباحث "محمد أونيا" فمقولة "الانفصال" و"التمرد" من الناحية التاريخية التي ينعت بها الريف ليست وليدة اليوم، بل فكرة قديمة تعود إلى مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي، وبالضبط إلى عهد الاحتلال الروماني للمغرب القديم. فالغزاة الأجانب هم من أطلقوا هذا الوصف القدحي على ساكنة سلسلة دبال الريف بسبب استعصائها ورفضها للهيمنة الخارجية كما حصل مثلا، لشعب "بقاوة" أو بقوية (Baquates) بشمال شرق المغرب الذي وقف موقف السد إزاء الاحتلال الروماني"، انظر دراسة الأستاذ محمد أونيا " الريف وخرافة الانفصال من عبد الكريم إلى الحراك"، مجلة الربيع، العدد التاسع، السنة الرابعة،٢٠١٨، منشورات مركز محمد بنسعيد آيت يدر للأبحاث والدراسات، ص ٢٢٩.

(٣٩) الأمر هنا يتعلق بالبيان الذي صدر عن الأغلبية الحكومة بتاريخ ١٥ ماي ٢٠١٧ ويتهم عبره الحراك الشعبي بالحسيمة بـ "خدمة الأجندة الأجنبية" و"الانفصال"، للاطلاع على مضامين هذا البيان انظر على سبيل المثال الرابط الإلكتروني التالي: المغرب يتهم حراك الريف بالانفصال وتلقي أموال الخارج (شاهد)(arabi21.com) (تاريخ آخر زيارة ٣٠ غشت ٢٠٢٢).

(٤٠) نفس المرجع، ص ١٤٨.

(٤١) نفس المرجع، ص ٢٤.

(٤٢) نفس المرجع، ص. ١٤٥.

(٤٣) نفس المرجع، ص. ١٤٦.

(٤٤) نفس المرجع، ص. ٤٣.

(٤٥) نفس المرجع، ص ص: ١٤٨ – ١٤٩.

(٤٦) نفس المرجع، ص: ١٤٩.

(٤٧) دافيد هارت، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص:٨٢١.

(٤٨) بتصرف، محمد أمزيان، مرجع سابق، ص:١٣٥.

(٤٩) نفس المرجع، ص ٥٣.

(٥٠) نفس المرجع، ص ١٤٩.

(٥١) نفس المرجع، ص ٢٤.

(٥٢) نفس المرجع، ص: ١٤٨.

(٥٣) محمد أونيا، " الريف وخرافة الانفصال من عبد الكريم إلى الحراك"، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٥٤) نفس المرجع، ص ٢٠ – ٢١.

(٥٥) انظر مقال: "**ظهائر العار**"، من كتاب "**محنة الريف**.."، مرجع سابق، صفحات:٨٩-٩٠-٩١.

(٥٦) انظر مقال: "**عدنبي ن السوق.. ذلك المقاوم المجهول**" نفس المرجع، من الصفحة ٨٤ إلى الصفحة ٨٨.

(٥٧) نفسه.

(٥٨) نفس المرجع، ص. ١٣.

(٥٩) الرسالة جاءت تحت عنوان: "**هذه وصيتي يا بني.. ماضيك من صنع حاضرك**"، محمد أمزيان، نفس المرجع، صفحات ١٩١-١٩٢-١٩٣.

(٦٠) نفس المرجع، ص ١٤.

(٦١) من تقديم الأستاذ لبيب فهمي، "**محنة الريف**.." ص ٨.

(٦٢) نفس المرجع، ص: ١٦٣.

(٦٣) نفس المرجع، ص ص: ١١-١٢.